مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 41- 4- 2025 : 249- 275

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 41 - 4- 2025 : 249– 275

الأبعاد السياسية للخصخصة

إبراهيم يوسف هرموش[1]

1. الجامعة الافتراضية السورية

t-iharmush@svuonline.org

تاريخ الايداع: 2024/8/21
تاريخ النشر : 2024/10/1

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

الملخص:

تعد الخصخصة تصرفاً قانونياً ينطوي على العديد من الأبعاد والدلالات السياسية، فهي ظاهرة مشحونة أيديولوجياً باعتبارها قد انبثقت من رحم تيار سياسي وفكري يؤمن بالحرية السياسية والإقتصادية (النيوليبرالية)، وبالتفوق الطبيعي للقطاع الخاص على القطاع العام، وقد تم اعتبار الخصخصة من أبرز أدوات السياسة العامة ومن أهم وسائل التحول والانتقال السياسي والإقتصادي في القرن العشرين، من خلال تأثيرها في مجمل البنى والهياكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والقانونية، ويناقش البحث الأبعاد السياسية للخصخصة من خلال دراسة مظاهرها السياسية، وعملية تحضير البيئة السياسية الملائمة لتنفيذها، ويقدم العديد من التوصيات العملية لضمان تحقيقها لكافة الأهداف التي وضعتها الحكومات، وعدم التعرض لمخاطرها السياسية.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، الأبعاد السياسية، النيوليبرالية، البيئة السياسية.

The Political dimensions of privatization

Ibrahim Yousef Harmoush[1]
1.Syrian virtual University
t-iharmush@svuonline.org

Received: 21/8/2024
Accepted: 1/10/2024

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract:

Privatization is a legal act that involves many dimensions and political connotations. It is an ideologically charged phenomenon as it emerged from the womb of a political and intellectual movement that believes in political and economic freedom (neoliberalism), and in the natural superiority of the private sector over the public sector. Privatization has been considered one of the most prominent public policy tools, and The most important means of political and economic transformation and transition in the twentieth century, through its impact on the overall political, economic, social and legal structures. The research discusses the political dimensions of privatization by studying its political manifestations, and the process of preparing the appropriate political environment for its implementation, and provides many practical recommendations to ensure that it achieves all the goals Established by governments, and not exposed to its political risks.

Keywords: Privatization, Political Dimensions, Neoliberalism, Political Environment.

موضوع البحث:

تعد الخصخصة واحدة من أهم ظواهر الاقتصاد السياسي وأكثرها جدلاً خلال العقود الماضية، باعتبارها قد أصبحت ملحمة تاريخية وفلسفية غيّرت وجه العالم، وكانت فيها سفينة الإقتصاد مدفوعةً برياح السياسة العامة، وقد جاءت الخصخصة ضمن سياق الأحداث التاريخية الكبرى التي شهدها العالم بدءاً من تسعينيات القرن المنصرم، والتي تمثلت في انهيار الإتحاد السوفييتي، وهدم جدار برلين، ونشوء التكتلات الإقتصادية والسياسية الكبرى، مثل الإتحاد الأوربي (معاهدة ماستريخت 1992/2/7)، ومنظمة التجارة العالمية التي أصبحت ثالثة ركائز الإقتصاد العالمي مع صندوق النقد والبنك الدوليين، كل هذه الأحداث بشّرت لدى البعض بنهاية التاريخ من خلال انتصار النظام الرأسمالي، وسيطرة الأنظمة الديمقراطية في غالبية دول العالم **(Fukuyama, 1992).**

والخصخصة هي "تصرف قانوني تقوم الدولة بموجبه بنقل حصة الأغلبية في ملكية الشركات والأصول العامة إلى القطاع الخاص" (هرموش، 2013)، ويعتبر العديد من الباحثين بأنها عملية سياسية ذات آثار إقتصادية واجتماعية **(Nellis, 2006)**، باعتبار أنها سياسة تستخدمها الدول لتحقيق أهداف وغايات سياسية معينة على أرض الواقع. ولذلك فإن الخصخصة تعد إحدى أدوات السياسة العامة الأكثر تأثيراً، والتي كانت محلاً لعدد كبير من الأبحاث التي ركزت على تقييم آثارها الإقتصادية والإجتماعية وعلى دراسة أفضل السبل لإنجاحها وتجنب آثارها السلبية. غير أن الجوانب السياسية للخصخصة لم تلق الاهتمام الكافي من الباحثين، كما أنها غير محددة في إطار نظري متكامل، لذلك فإن هذا البحث سيحاول وضع موطىء قدم على طريق بناء النظرية السياسية للخصخصة.

أهمية البحث:

تم اختيار البحث لأهميته وانتشاره العالمي، ولفائدته العملية في سورية، خاصةً وأنه لم يتم تنفيذ أي برنامج للخصخصة، في الوقت الذي يبدو فيه القطاع العام مفتوحاً على جميع الاحتمالات، خاصةً في ظل عمليات إعادة هيكلته الجارية بسرعة، والتي تمهّد بتقديرنا لخصخصته (طال الوقت أم قصر). كما تم اختيار البحث نظراً لأن الخصخصة قد تمت دراستها على نطاق واسع من المنظورين الإقتصادي والاجتماعي إلا أنها لم تُعالج كما ينبغي من المنظور السياسي، ولم يتم تأطيرها من خلال بحث منهجي.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في البحث عن الأبعاد السياسية للخصخصة، وعن طبيعة العلاقة التبادلية بين الخصخصة والسياسة، فضلاً عن إلقاء الضوء على تجارب الدول في تحضير البيئة السياسية لتنفيذها.

أهداف البحث:

يسعى البحث للكشف عن التلازم الحتمي بين الخصخصة والسياسة، وعن الأهداف السياسية لهذا التصرف القانوني، بالإضافة لتقديم أهم الإرشادات التوجيهية لتنفيذ خصخصة تضمن حد أدنى من المخاطر السياسية.

منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الجوانب السياسية للخصخصة، وتحليلها وصولاً الى النتائج والتوصيات على طريق بناء النظرية السياسية للخصخصة.

خطة البحث:

سنعالج الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المظاهر السياسية للخصخصة

المبحث الثاني: تحضير البيئة السياسية للخصخصة

المبحث الأول: المظاهر السياسية للخصخصة

وسنتطرق في هذا المبحث لحتمية التلازم بين الخصخصة والسياسة من حيث الأصول والارتباط العضوي، ثم نناقش أهم الأهداف السياسية للخصخصة.

المطلب الأول: التلازم بين الخصخصة والسياسة:

إن التلازم بين الخصخصة والسياسة هو أمر ثابت ومعترف به سواءً في الدول الإشتراكية والشيوعية السابقة التي مرت بمرحلة انتقال سريعة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي السابق، أو حتى في الدول والأنظمة الليبرالية التي يسيطر فيها القطاع الخاص على إقتصاد الدولة **(Drakić, 2007)**، فالخصخصة هي تلك الأيديولوجيا السياسية المرتبطة بالتيار الليبرالي الجديد **(Neo-liberalism)**، وبالعولمة، اللذين طبعا العقدين الأخيرين من القرن العشرين بطابعهما الخاص **(Von Weizsacker, 2005)** والتي أدت إلى تغيير وجه الدولة بشكل كامل وتراجع دورها بالتوازي مع نمو دور القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى التقويض التدريجي للأصول الفكرية والمبررات العملية لدولة الرفاه **(welfare state)** التي شارفت على الإنقراض، مفسحةً المجال لنشوء **الدولة التعاونية (Cooperative state)**،

التي تنطوي على أشكال جديدة من التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظل سيادة القانون الخاص، وتراجع دور الإدارة العامة التي تم استبدالها بوكالات وهيئات إدارية متخصصة **(Ladeur, 2002)**. وفي هذا السياق، فقد تم استخدام الخصخصة كوسيلة تتيح للدولة التخلي عن الشركات والأصول العامة في محاولة منها للتخلص من وظيفتها الإجتماعية، وتفكيك الضغوط السياسية المفروضة عليها من أجل القيام بهذه الوظيفة المكلفة جداً **(Rondinelli *et.al.*, 1991)**، وهي بذلك تقوم– بنظر البعض–بفسخ العقد الإجتماعي **(Social Contract)** المبرم بينها وبين رعاياها، والذي يفرض عليها تزويدهم بالحاجات الأساسية للحياة الكريمة، كالصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب النظيفة والطاقة... الخ، لتضعهم تحت رحمة المستثمرين ورجال الأعمال من القطاع الخاص، ولتنتقل الدولة بذلك من العقد الإجتماعي إلى العقود الخاصة **(Kessler, 2003)**، ولذلك يجزم **(Savas, 1987,233)** بأن الخصخصة هي عمل سياسي أكثر منه عمل اقتصادي، ويؤيده في ذلك العديد من الباحثين الذين يعتبرون بأن الخصخصة ما هي إلا عبارة عن إشارة سياسية من الدولة للأسواق المحلية والدولية بأن مناخاً اقتصاديا جديداً على وشك الولادة في الدولة **(Van der hoven, *et.al.*, 1997,2)**، فيما يعتقد الباحث بأنه يجب التمييز بين قرار الخصخصة الذي يعتبر عمل سياسي بامتياز، يتعلق بالسياسة العليا للدولة نظراً للآثار الشاملة للخصخصة على كافة الأصعدة (أثر الدومينو) (هرموش، 2013)، وبين عملية الخصخصة التي تعد تصرفاً قانونياً ينتج آثاراً سياسية وإقتصادية وإجتماعية..، وفقاً للأهداف التي تحددها الدولة، والتي تتعلق –إلى حد كبير– بأسلوب الخصخصة المتبع، من حيث أن بعض أساليب الخصخصة تستهدف تحقيق الآثار الإجتماعية والسياسية أكثر من الإقتصادية، مثل الخصخصة الشاملة بالقسائم، والبيع للعمال والإدارة، فيما تسعى أساليب أخرى وراء الأهداف المالية والإقتصادية، ومن دون أي التفات للأهداف السياسية، مثل مبادلة الدين بالأصول، والبيع عبر السوق المالية، والمزاد العلني. إذاً إن قرار الخصخصة هو عمل سياسي خالص لأنه يتعلق بتغيير السياسة العامة في الدولة، وقد يحمل انعكاسات سياسية خطيرة على الحزب الحاكم والدولة ككل، لذلك فمن الواجب اتخاذه من جانب أعلى سلطة سياسية في الدولة، أما عملية الخصخصة فهي تقنية قانونية قد تستهدف تحقيق أهداف سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية. وفي الواقع، فإن الخصخصة التي يشهدها عالمنا المعاصر اليوم ما هي إلا انعكاس ورد فعل مباشر على فشل الحكومة والتخطيط المركزي والإقتصاد الموجه، تماماً كما جاء التأميم في بدايات وأواسط القرن المنصرم كرد فعل على فشل السوق، وكاستجابة للأفكار الإشتراكية التي كانت سائدة في ذلك الزمن **(Pirie, 1999)**، ولذلك فإن النظرية السياسية للخصخصة تفترض بأن عمليات الخصخصة غالباً ما تنفذها الأحزاب اليمينية **(Right Wing)** والمحافظة

(**Conservative**) التي تؤمن بالحرية السياسية والإقتصادية، وتجزم بالتفوق الطبيعي للقطاع الخاص على القطاع العام، ولعل حكومات (مارغريت تاتشر) و(رونالد ريغان) و(فرانسوا ميتران) المحافظة، والتي أشعلت نار الخصخصة في الثمانينات خير مثال على ذلك، بخلاف الأحزاب الإشتراكية واليسارية، وإلى حد ما الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا التي ترفض تماماً فكرة التخلي عن القطاع العام ودور الدولة (**Shleifer, *et.al.*, 1994**)، وهذا الخلاف هو أمر طبيعي جداً من حيث أن موقف الأحزاب السياسية سواءً أكانت يمينية أم يسارية إنما هو انعكاس لمصالح مؤيديها وناخبيها، فبينما تهتم الأحزاب اليمينية بمصالح الطبقة الوسطى في المجتمع، نجد بأن الأحزاب اليسارية هي أكثر اهتماماً بمصالح العمال لأنهم يشكلون الكتلة الناخبة لها، كما أنهم الأكثر ميلاً إلى فكرها وعقيدتها، ولكن النظريات الحديثة التي تؤيدها الأبحاث التجريبية تؤكد بأن اعتبار الخصخصة سياسة مرتبطة بالأحزاب اليمينية هو أمر غير دقيق كلياً، من حيث أن الأحزاب اليسارية قد قامت بتنفيذ العديد من برامج الخصخصة التي تماثل في حجمها –إن لم تكن أكبر– من تلك التي نفذتها الأحزاب اليمينية في كثير من الدول الأوربية (**Hicks, 2009**)، وبالتالي فإن النظرية السياسية الحديثة للخصخصة تؤكد بأن أحزاب اليسار هي الأكثر ميلاً إلى إتباع سياسة الخصخصة وخاصةً عندما تشعر بقوتها السياسية، وهي بذلك تكيّف خياراتها السياسية على المدى البعيد قياساً وتجاوباً مع قدراتها الانتخابية، فهي تقوم بإجراء مبادلة بين مصالح حلفائها ومصدر قوتها الانتخابية (النقابات والعمال) من جهة، وبين متطلبات التنمية والنمو وتطوير أداء الإقتصاد الكلي من جهة أخرى، وإن مدى رجحان كفة هذه المبادلة يعتمد بشكل كبير على مدى شعورها بالقوة السياسية، فعندما تكون هذه القوة مرتفعة فإن تأثير الفئات الضاغطة على قرار هذه الأحزاب يكون غير ذي أهمية وتكون أكثر حرية باعتماد سياسة الخصخصة من أجل تقوية وتطوير أداء الإقتصاد (**Hicks, 2009**). وفي الحقيقة، فإن الدراسات التي أُجريت في العديد من الدول الأوربية تظهر بالفعل بأن تنفيذ عمليات الخصخصة ليس حكراً على الأحزاب اليمينية، حيث تشير الأرقام بأن الحزب الإشتراكي الفرنسي قد قام بأكبر صفقتين للخصخصة في تاريخ البلاد، من خلال الطرح العام بقيمة (7.1) مليار دولار لأسهم شركة فرانس تيليكوم في عام (1997)، والطرح الذي تلاه لبقية أسهم الشركة ذاتها بقيمة (10.5) مليار دولار في كانون الثاني من عام (1998) (**Megginson, *et.al.*, 2001**)، وبالتحول إلى باقي بلدان أوربا، نجد أنه من المثير للدهشة في المملكة المتحدة أن حزب العمّال (اليساري) قد قام بالخصخصة الجزئية للقطاع العام في عام (1977)، قبل وصول مارغريت تاتشر (اليمينية) إلى السلطة، عبر بيعه لجزء من ملكية الدولة في شركة (**British Petroleum**) من أجل جمع بعض السيولة النقدية لخزينة الدولة (**Megginson, *et.al.*, 2001**)، وفي السياق نفسه، نجد بأن

الأحزاب الإشتراكية في أوروبا تعتبر مسؤولة عن جزء كبير من حجم عوائد الخصخصة في هذه القارة، والذي يقدر بحوالي (89%) في اليونان والسويد، و(56%) في ألمانيا، و(58%) في البرتغال، وبحدود (35%) في كل من النمسا وإيطاليا وإسبانيا (**Hicks, 2009**). وحتى تكتمل الدهشة فإن الصين "الشيوعية" تعتبر حتى الآن أعظم دولة في خصخصة الأسهم عبر التاريخ، حيث قامت بحلول عام (2002) بخصخصة شركات بقيمة (100 تريليون) دولار أمريكي (**Deng, *et.al*., 2007**). ويتبين لنا مما سبق بأن الخصخصة لا تعتبر متعلقة باتجاه سياسي معين من الناحية الأيديولوجية، وإنما هي تصرف قانوني يتم القيام به من جانب كل الحكومات والأحزاب (اليمينية واليسارية) على حد سواء، من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية. ولكن مما لا شك فيه، بأن العوامل السياسية تلعب دوراً كبيراً في اتخاذ قرار الخصخصة أو في تحديد أسلوبها أو حتى في اختيار الشركات المرشحة للخصخصة، حيث أثبتت إحدى الدراسات التجريبية بأن الشركات العامة التي تقع في المناطق الجغرافية التي يتمتع فيها الحزب الحاكم بتأييد قوي من الناخبين هي الأكثر عرضة للخصخصة، كما أن الشركات العامة التي تقع في المناطق الجغرافية التي لا يوجد فيها منافسة سياسية وحزبية بين الحزب الحاكم والمعارضة، هي أيضاً أكثر عرضة للخصخصة، في حين أن الشركات العامة التي تقع في مسقط رأس المسؤولين البارزين في السلطة السياسية هي الأقل عرضة للخصخصة (**Dinç, *et.al*., 2009**)، وفي سياق متصل يبين مدى تأثير الخصخصة على السياسة وجد (**González, *et.al*. 2020**) أن بيع الشركات المملوكة للدولة في الأنظمة الديكتاتورية يمكن أن يساعد على تسييسها، تماماً كما حدث في التشيلي حيث بيعت الشركات في عهد (بينوشيه **Pinochet**) بأسعار أقل من قيمتها لمشترين من ذوي النفوذ السياسي، وبمجرد وصول الديمقراطية، أقام هؤلاء علاقات مع الحكومة الجديدة، وقاموا بتمويل الحملات السياسية والتأثير في الانتخابات، وتكشف هذه النتائج كيف يمكن للخصخصة التي يتم تنفيذها في ظل الديكتاتورية أن تؤثر على الديمقراطيات الناشئة.

المطلب الثاني: الأهداف السياسية للخصخصة:

تقوم بعض الدول بإطلاق برامج الخصخصة كوسيلة من أجل تحقيق عدد من الأهداف السياسية التي تتفاوت أهميتها من دولة لأخرى بحسب طبيعة النظام السياسي السائد في تلك الدول، ولعل من أهم هذه الأهداف:

أولاً: تغيير النظام السياسي: تعتبر برامج الخصخصة المنهجية (**Systemic**) وسيلة هامة من أجل إعادة تشكيل وإنتاج النظام الإجتماعي والسياسي بشكل جذري عبر تغيير بنية المؤسسات الإقتصادية والسياسية، وتغيير سلّم أولويات المصالح داخلها

(Feigenbaum, *et.al*., 1994)، وبالتالي فإن الخصخصة تقدم فرصة سياسية هامة لإنشاء مؤسسات تدعم الحرية السياسية والإقتصادية، لأنها تخلق كتلة واسعة من المالكين الجدد (خاصةً في الطرح العام، وخصخصة القسائم) الذين يباشرون الضغط على حكوماتهم من أجل إنشاء المؤسسات الداعمة للعمل الإقتصادي الحر واحترام الملكيات الخاصة **(Shleifer, *et.al*., 1998)**، الأمر الذي يستتبع بالضرورة –مع الزمن– تغير المناخ السياسي، وانقلاب الولاءات التي كانت مبنية على أساس الملكية العامة للدولة، وازدياد الضغط الشعبي من أجل تغيير النظام السياسي، فعندما هبت رياح الحرية على أنقاض النظام الشيوعي المنهار في الإتحاد السوفييتي السابق، ودول وسط وشرق أوروبا، قامت الحكومات الجديدة باستخدام أساليب الخصخصة (الجماهيرية) مثل خصخصة القسائم، والخصخصة للعمال والمديرين، في سبيل تأمين أكبر نسبة توزيع للثروة العامة على المواطنين، وضمان تأييدهم السياسي، وإنشاء رأسمالية الشعب، وإضعاف نفوذ الأحزاب الإشتراكية، من خلال استقطاب قاعدتهم الانتخابية المؤلفة من العمال وصغار الكسبة، ومن أجل ذلك يؤكد **(Shleifer, *et.al*., 1992)**، بأن الفائدة السياسية للخصخصة والتي تتجلى بخلق طبقة أو مجموعة سياسية من المواطنين المؤيدين للنظام السياسي والإقتصادي الحر، هي أهم بكثير من الفائدة الإقتصادية الآنية، وبالتالي فإن الخصخصة في "دول الانتقال"[1] تذهب إلى أبعد من تغيير الملكية بحد ذاتها، باتجاه التغيير الشامل للبنى الإقتصادية والسياسية التي كانت قائمة في النظام السياسي القديم. لذلك فقد تمت عمليات الخصخصة في هذه الدول بسرعة كبيرة جداً تلبيةً لدعوة الباحثين والسياسيين إلى تنفيذها بأسرع ما يمكن **(Privatize as Fast as possible)** **(Lipton, *et.al*., 1990)**، عبر ما سُمي لاحقاً بخصخصة الصدمة **(Shock Therapy)** أو البيغ بانغ **(big bang)**(**Stiglitz, *et.al*., 2002)** من أجل القضاء بسرعة على مرتكزات النظام الشيوعي السابق، وإنشاء النظام السياسي القائم على الحرية والديمقراطية، ومنع عرقلة أو إعادة عجلة التغيير السياسي والإقتصادي إلى الوراء، لأنه –وللسخرية– يمكن للدولة بحسب **(Burawoy, 1996)** أن تعود لإغلاق الإقتصاد والتراجع عن عملية التحرير من خلال إعادة تمويل الشركات الخاسرة، لذلك فقد تم استخدام الخصخصة الشاملة أو خصخصة القسائم[2] في دول الانتقال لاستغلال " نافذة الفرص" في مرحلة السياسات الاستثنائية **(exceptional politics)** **(King, *et.al*., 1996)** والهدف الأساس لخصخصة القسائم لم يكن الكفاءة الإقتصادية، بل تم اختيارها من أجل جاذبيتها السياسية **(political attractiveness)**، ولقدرتها

[1]– دول الإنتقال: هي الدول التي انتقلت باقتصادها من الإشتراكي المخطط إلى اقتصاد السوق، خاصةً في دول الإتحاد السوفييتي السابق وشرق اوربا.

[2] – خصخصة القسائم **(voucher privatization)** أو الكوبونات **(coupon)**، وتسمى أيضاً الخصخصة الشاملة **(Mass Privatization)**، تهدف في جوهرها إلى الإنتقال السياسي والإقتصادي من النظام الموجه إلى النظام الحر. من خلال التوزيع الواسع للقسائم على المواطنين، إما مجاناً، أو بقيمة رمزية.

على إعادة توزيع الثروة، ولسرعتها في خصخصة أكبر قدر من الشركات والأصول العامة في أسرع زمن ممكن، بهدف تقويض مراكز نفوذ الأحزاب الشيوعية والإشتراكية، ومنعاً للتراجع عن مسيرة التحرر التي بدأت في أعقاب انهيار النظام الشيوعي. فالخصخصة الشاملة بكل بساطة كانت "خطوة ثورية" لدحر سبعين عاماً من الشيوعية، عبر التنازل عن أصول الدولة للمواطنين وخلق اقتصاد السوق، وبالفعل فإن الخصخصة في دول الانتقال كانت سريعة جداً لدرجة أن حجم ناتج القطاع الخاص في وسط أوروبا قد قفز من حوالي صفر بالمائة إلى (60%)، خلال أقل من ست سنوات **(Borish, *et.al*., 1996)**. إذاً، فالخصخصة تعد وسيلة لا بديل عنها للإنتقال السياسي من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي المستند على اقتصاد السوق، وفي تعبير واضح عن هذا الأمر فإن مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية تقر بأن "برنامج الخصخصة – وإن كان ذو أهمية كبرى لتطوير أداء الإقتصاد البريطاني– إلا أن الأكثر أهمية بالنسبة لها كان هو القضاء على آثار الإشتراكية في الدولة"، من خلال نشر الملكية العامة بين المواطنين، وخلق طبقة سياسية جديدة من حملة الأسهم تكون داعمة لنظام السوق وللقوى السياسية التي تمثله **(Thatcher, 1993,676)**.

ثانياً: إرساء الديمقراطية: تعد الخصخصة الوسيلة الأكثر ملائمةً من أجل تعزيز الثقة بين السلطة السياسية والشعب، والعمل على (دمقرطة **Democratization**) كلا النظامين السياسي والإقتصادي، من خلال إعادة توزيع القوة الإقتصادية للدولة ونشرها بين أكبر عدد من المواطنين، الذين يصبح كل واحد منهم (مالك حقيقي) وليس نظري لجزء من الثروة القومية **(Bos, 1991,123)**، وبالتالي فإن الخصخصة تجعل المواطنين أقرب إلى السلطة السياسية وأقل خوفاً منها، وأكثر ثقة بعدالتها وبمعاملتها لكل شرائح الشعب على السواء**(Rose, 2005)**، فاتحةً المجال أمام المزيد من التلاقي والحوار بينهما نحو تطبيق المزيد من الإصلاحات السياسية الديمقراطية. وبما أن الخصخصة تعزز الديمقراطية فإنه ليس من المستغرب أن تُظهر الأبحاث والدراسات التجريبية بأن الدول الديمقراطية هي أكثر الدول تنفيذاً للخصخصة، وذلك بخلاف الأنظمة السياسية الشمولية المستبدة التي تستفيد بشكل مباشر وغير مباشر من خلال سيطرتها على القطاع العام، ولذلك فهي تخشى من تسرّب الديمقراطية إلى بلدانها إذا ما تخلت عن هذا القطاع، لأنها ستفقد بذلك وسيلة هامة من وسائل التأثير السياسي في القاعدة الشعبية، كما أن الديمقراطية ستؤدي إلى رفع وتضخيم أصوات الإصلاحيين المطالبين بوقف الهدر والفساد، مما يهدد النظام السياسي بثورات شعبية قد تقلب نظام الحكم **(Biglaiser, *et.al*., 2002,83)**.

ثالثاً: كسب التأييد السياسي وإضعاف الخصوم: يعتبر البعض بأن الخصخصة هي استراتيجية ذكية يتم استخدامها من قبل السياسيين لضمان تفوّق شريحة معينة من المجتمع على فئة أخرى (بالمعنى السياسي) **(Li, *et.al*., 2002)**، وفي هذا السياق فإن أحزاب اليمين

في أوربا وفي إطار سعيها المحموم لكسب التأييد السياسي وإعادة انتخابها قد صممت برامج الخصخصة على النحو الذي ينشر الملكية العامة، عبر طرح أسهم الشركات العامة بأسعار تقل عن قيمتها الحقيقية (**under-priced shares**)، في الأسواق المحلية وليس الخارجية (كما في التجربة البريطانية في الثمانينات)، وقد استطاعت من خلال ذلك جذب الشريحة الوسطى من الناخبين (**median voter**)، وخلق شريحة واسعة من مالكي الأسهم الذين تحولت مصالحهم عن السياسات الإشتراكية إلى السياسات التي تشجع الحرية الإقتصادية والتبادل التجاري وتحمي الملكية الخاصة–وهي بالطبع من تقاليد أحزاب اليمين– والتي من شأنها أن تزيد من قيمة الأسهم التي امتلكوها، مما سيجعل تصويت هذه الكتلة الناخبة في النهاية مضموناً للأحزاب التي تتبنى سياسات تحقق مصالحها (**Obinger, 2004**) ، وقد أثبتت الدراسات التجريبية بالفعل بأن الأحزاب السياسية تعمد في دورتها الإنتخابية الأولى إلى بيع أسهم الشركات العامة إلى المواطنين في الأسواق المحلية بأسعار تقل عن قيمتها الحقيقية، من أجل زيادة حجم حملة الأسهم ومجموعات المصالح التي ستشكل كتلة إنتخابية داعمة ومؤيدة لإعادة انتخاب الحزب الحاكم (**Gratton-Lavoie, 2000**).

ومن جهة أخرى، فإن الخصخصة تعد وسيلة فعّالة لتغيير ظروف التنافس السياسي في الدولة، من خلال تفكيكها للتحالفات السياسية الداعمة للملكية العامة وتدخل الدولة (**Savas, 2005**)، ففي حالة المملكة المتحدة مثلاً، نجد بأنه قد تم استخدام الخصخصة من جانب حزب المحافظين (**conservative party**) كوسيلة من أجل إضعاف نفوذ نقابات العمال المسيطر عليها من خصمه حزب العمال تمهيداً للفوز بالانتخابات البرلمانية (**Wood, *et.al.*,2002**)، كما تم الاستعانة بالخصخصة في العديد من دول أمريكا اللاتينية من أجل إضعاف وتحجيم نفوذ نقابات العمال (**Shamsul, 1996**)، وبالتالي فإن الخصخصة تقلّص من قدرة نقابات العمال في التأثير على مصير واتجاه الانتخابات السياسية في الدولة، وتضعف الأحزاب السياسية التي تساندها(**López-de-Silanes, *et.al.*, 1997**); (**Bishop, *et.al.*, 1989**).

رابعاً: تحجيم سلطة الدولة: شعر المواطنون في الأنظمة الديمقراطية الحرة بأن حجم الدولة قد أصبح كبيراً جداً، خاصةً بعد انتشار النظرية الإشتراكية ومذهبها (التدخلي) الذي زاد من نطاق سيطرتها على الإقتصاد، وبأنها أصبحت تتطفل على حياة الناس وحرياتهم، الأمر الذي من شأنه أن يهدد التقاليد الديمقراطية والحرية الفردية في تلك الدول (**Savas, 1987,5**)، لأن البيئة الاقتصادية وفق (**Friedman, 2002,8**) تلعب دوراً مزدوجاً في تحقيق حرية المجتمع، فمن جهة إن الحرية الإقتصادية هي جزء من الحريات العامة بمعناها الواسع، ومن جهة أخرى هي عنصر أساسي ولا غنى عنه من أجل تحقيق الحرية السياسية من خلال تقليص حجم ومدى

السلطات السياسية الممنوحة للدولة. وقد ثار المحافظون والليبراليون في الولايات المتحدة الأمريكية ومارسوا ضغوطاً هائلة علنية وضمنية من أجل تقليص حجم الحكومة الإتحادية –ذلك الوحش الهائل– الذي ما فتأ يكبر ويتضخم يوماً بعد يوم، والذي تجاوز الحدود المرسومة له في الدستور **(James, 1994)**، وذلك عبر خصخصة المصالح والشركات الحكومية بما يؤدي إلى سحب النشاطات الحكومية من أيدي البيروقراطيين، واستبدالها بهيئات ووكالات خاصة يديرها رجال أعمال من القطاع الخاص، "فالخصخصة هي المفتاح لحكومة محدودة الحجم ومتميزة في الأداء، وهي وسيلة مزدوجة الهدف، فهي ترضي الليبراليين من خلال تقليص حجم الدولة وسلطاتها، وفي المقابل فإنها ترضي الشعب من خلال تطوير أداء الحكومة واحترام الحريات الفردية" **(Savas, 1987,288)**.

خامساً: نزع التسييس عن الشركات العامة: تتلخص وجهة النظر السياسية **(The Political View)** لخسارة القطاع العام في أن السياسيين يستغلون شركات القطاع العام لتحقيق أهداف شخصية وسياسية واجتماعية لا تمت إلى الأهداف الإقتصادية بأي صلة **(Shleifer, *et.al*., 1994)** ، كما أن التدخل السياسي بهذه الشركات قد أدى لعدم كفاءتها وانخفاض إنتاجيتها وانحرافها عن الأهداف المرسومة لها، ولإتخامها بعدد هائل من العمال المحسوبين على السياسيين والأحزاب الحاكمة **(Boycko, *et.al*.,1996)**، الأمر الذي أدى إلى تحول هذه الشركات إلى مزارع للحزبيين والمناصرين يرتعون فيها نهباً وفساداً لقاء الحصول على ولائهم السياسي.

وفي الواقع، فإن الأساس الذي قامت عليه معظم شركات القطاع العام هو سياسي بالدرجة الأولى، بصرف النظر عن الجدوى الإقتصادية، فهي قد أنشئت تاريخياً من أجل استكمال الدول النامية لاستقلالها السياسي، عن طريق تأميم المرافق العامة والمشاريع الاقتصادية التي كانت تحت سيطرة الاحتلال الأجنبي، بالإضافة إلى توفير السلع والمنتجات الضرورية بأسعار ملائمة، وخلق وظائف لجيوش العاطلين عن العمل يتم عبرها التوزيع الإجتماعي للدخل ولو لم يقم هؤلاء بأي عمل، وبالتالي فإن سياسة الدول وبخاصة النامية والاشتراكية منها والتي قامت على تحقيق معدل (صفر) من البطالة قد أدت بحسب **(Vernon, 1997)** إلى استيعاب القطاع العام الصناعي لإعداد هائلة من المزارعين، وربات المنازل، والمصابين بعجوز مرضية أو خلقية، فأصبحت بالتالي مؤسسات إجتماعية للرعاية، ووكالات تنمية، أكثر منها شركات إقتصادية تهدف للربح، كما أن التدخل السياسي في أمور الشركات العامة قد فرض عليها تحقيق حزمة واسعة من الأهداف غير الإقتصادية (مشكلة تعدد الأهداف) مثل تحقيق التنمية الإجتماعية والرفاه الإجتماعي، وامتصاص البطالة، وبيع المنتجات بأسعار زهيدة، وبالتالي فهي تؤدي خدمات إجتماعية ولا يمكنها التركيز على الأهداف الإقتصادية والمالية، ولسوء حظها فإن تقويم أداء الشركات وفق **(Irianto, 2004,48)** لا يتم إلا عبر مؤشرات الأداء المالي، وهكذا

فإن الشركات العامة قد أصبحت أداة للهيمنة السياسية، ومرتعاً لنفوذ السياسيين الذين اعتبروها كالبقرة الحلوب التي يمتلكونها في مزارعهم (العربيد، 2005، 65)، مما أدى إلى ابتلاع مواردها وهدر طاقاتها، وانتشار فساد واستبداد الطبقة السياسية فيها، وفقدانها لأدنى متطلبات الكفاءة والإنتاجية (المجذوب، 2002، 476)، ونتيجةً لذلك فقد عانت من الخسائر المالية الفادحة، وشكلت جرحاً نازفاً في خزينة الدولة التي اضطرت لدعمها مالياً من أجل ضمان استمراريتها في خدمة الأهداف السياسية للطبقة الحاكمة، ومن أجل ذلك فقد برزت الدعوة –وبقوة– لخصخصة الشركات العامة بهدف تحريرها من الضغوط والتدخلات السياسية التي تعوق عملها وتنهب مواردها **(Rondinelli, *et.al*., 1991)**، وتوجيه اهتمامها لمباشرة الأهداف الإقتصادية بدلاً من انشغالها في تحقيق الأهداف السياسية والإجتماعية. ولذلك فإن الحكومات حول العالم قد وجدت في الخصخصة ضالتها المنشودة من أجل نزع التسييس **(Depoliticize)** عن شركاتها العامة، وتحريرها من النفوذ السياسي، وتحويل تركيزها عن الأهداف السياسية إلى الأهداف الإقتصادية فقط، الأمر الذي يعتبر مدخلاً أساسياً لانتقالها نحو الكفاءة والربح ولتوجه الدولة نحو إقتصاد السوق **(Poole, 1996)**، فالخصخصة تنتزع القرار الإقتصادي من يد الطبقة السياسية ومجموعات المصالح وتوزعه بشكل أكثر عدالة على شرائح المجتمع، كما أنها تجعل من الصعب على السياسيين التدخل في الشركات الخاصة الجديدة، وبشكل خاص مع توافر الصرامة في النظام القانوني الذي يحمي الملكية الخاصة ويمنع الإحتكار ويشجع المنافسة (روبنسون، 146،2000).

ومع اختلاف الآراء بين من يعتبر أن إخفاق وخسارة شركات القطاع العام لا يعني خصخصتها والتخلي عنها لأنها تمارس أهدافاً إجتماعية لا تقوّم بالمال **(Perotti, 1995)**، وبين من يرى أن مشاكل وخسائر الشركات العامة لا يمكن علاجها إلا عبر الخصخصة التي تزيل أسباب الخسارة **(Ramanadham, 1993,11)**، فإن الباحث يعتقد بأن القطاع العام هو كائن سياسي واجتماعي بحكم النشأة والتربية والثقافة، فهو قد أنشئ ليكون ذراعاً إقتصادية للدولة، ولكن بأهداف إجتماعية وسياسية، وبإشراف قادة سياسيين لا يملكون الكفاءة الإدارية، وهذا ما أدى في النهاية إلى تشتت الأهداف، وحدوث دمار منهجي لأصوله وموارده، ومن هنا فإن الباحث يؤمن بنظرية المالك والوكيل **(principal-agent theory)**[3]، ويؤكّد بأن اختلاف الأهداف بين المالك والوكيل وضعف رقابة المالك

[3] – وقد ظهرت نظرية المالك والوكيل (principal-agent theory) من خلال كتابات وأفكار كل من (Jensen & Meckling 1976) و(Alchian and Demsetz, 1972)، والفكرة المركزية في هذه النظرية هي أن الوكيل (المدير) هو شخص لا يتمتع بأي حق ملكية، وإنما يقوم بإدارة الشركة العامة بالنيابة عن المالك (الدولة)، وتظهر المشكلة الحقيقية في التعارض في الأهداف بين المالك والوكيل، وعدم فعالية آليات الرقابة التي قد تمنع الوكيل من السعي لتحقيق أهدافه الشخصية البعيدة تماماً عن أهداف المالك، وذلك بالرغم من النفقات الضخمة التي تدفعها الشركات العامة لتنفيذ عملية الرقابة والمحاسبة والتدقيق، وبالتالي فإن

(الدولة) على مديري الشركات العامة والذين هم بالأصل من أوساط سياسي الطبقة الحاكمة التي من المفروض بها أن تراقب أداء هذه الشركات، هو السبب المركزي الذي تتفرع عنه باقي أسباب خسارة القطاع العام، فهو الذي يؤدي إلى البيروقراطية ومظاهرها، وهو الذي يسمح بنشوء الفساد الإداري– السياسي في الشركات العامة، وهو الذي يفرض على الدولة تلطيف القيود المالية وإمداد الشركة العامة بالمعونات المالية لضمان حياتها، ومعها ضمان المكاسب المالية غير الشرعية للسياسيين وللفئات المحسوبة عليهم، لذلك فإن الباحث يرى بأن جهود إصلاح القطاع العام وخاصة في الدول النامية، وسورية منها، محكومٌ عليها بالفشل، بسبب التدخل السياسي المفرط، واعتبار الشركات العامة مطيّة سياسية تستخدمها الحكومات لامتصاص البطالة وتقديم الخدمات الإجتماعية لتحقيق القبول السياسي، وبسبب انتشار الفساد في كافة مفاصلها ونشاطاتها، بالإضافة إلى جيوش العاملين الذين يحصلون على أجورهم من دون أن يقدموا أي عمل بالمقابل، وهو الأمر الكفيل بابتلاع أي أرباح قد تحققها الشركة العامة. وبالتالي فإنه لا بد من تصحيح معادلة المالك والوكيل باتجاه نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، وهذا الحل وحده يستطيع نزع التسييس عن الشركات العامة، وزيادة الرقابة على مديريها، وتحويل اهتمامها من الأهداف الإجتماعية والسياسية إلى الأهداف الإقتصادية دون غيرها، وتشديد القيود المالية وتعريضها للمنافسة وللحوافز السلبية كشهر الإفلاس والاستحواذ عليها من الشركات الأخرى (**hostile takeover**)، وتخليصها من آفة البيروقراطية والفساد الإداري.

ولذلك فإن الباحث من جهته ينضم للإتجاه السائد في فقه الخصخصة العالمي، والذي يؤكد بأن مجرد تحويل الملكية العامة إلى خاصة سيؤدي إلى حدوث النتائج الإيجابية في الشركة العامة، وإزالة كافة العوائق السياسية والإدارية، لأن طبيعة حق الملكية هي التي تصنع التغيير والفارق (**Nellis, *et.al*., 1994**)؛ (**Kikeri, *et.al*., 1992**)، وذلك بخلاف ما ذهب إليه البعض من أن تشجيع المنافسة أهم وأكثر جدوى من تغيير الملكية بحد ذاته (**Bishop, *et.al*., 1989**)، وذلك لأن تشجيع المنافسة على أهميته، من دون تغيير الملكية في الشركات العامة سيبقيها عرضة للتدخل السياسي ولتعدد الأهداف وللفساد الإداري، ولن يؤدي إلا إلى تكبيدها المزيد من الخسائر ، أما بالنسبة للأهداف الإجتماعية للشركات العامة والتي يتم التذرع بها لتبرير استمرار الدعم المالي من الخزينة العامة لهذه الشركات،

هذه النظرية تؤكد بأن مدير الشركة العامة (الوكيل) غالباً ما يتخذ قرارات تتعارض مع مصلحة المالك، مثل المبالغة في زيادة راتبه، وصرف الحوافز والمكافآت الوهمية له وللمقربين منه، ومنع إدخال أي رأسمال جديد للشركة عبر الشراكة مع القطاع الخاص، ومقاومته العنيفة لتقليص النفقات.

فيمكن أن تقوم بها وكالات أو هيئات متخصصة تعمل على إجراء مسوحات تقنية وشفافة للطبقات الشعبية الأكثر حرماناً، ومن ثم توزيع المعونات المالية مباشرة لمستحقيها بدل أن تذهب إلى جيوب السياسيين والمديرين الفاسدين وأعوانهم.

المبحث الثاني: تحضير البيئة السياسية للخصخصة:

يقول **(Savas, 2000,284)** "إن الخصخصة هي مثل عملية تفكيك القنبلة، يجب أن تتم بحرص شديد، لأن القرارات الخاطئة التي تتعلق بها قد تؤدي إلى عواقب وخيمة"، ولذلك فإن برنامج الخصخصة يحتاج إلى قدر كبير من التحضير الحريص والمتأني، وإلى تقدير الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية للنتائج التي يمكن أن تترتب عليه، وإن أحد أهم الدروس التي استخلصها **(Wood, 2002)** من تجارب الخصخصة حول العالم، هي أن برنامج الخصخصة الذي يوضع موضع التنفيذ دون الأخذ بعين الإعتبار نتائجه المتوقعة، يمكن أن يكون مؤذياً أكثر من عدم تنفيذه، فالخصخصة عمل معقد أكثر من مجرد كونها عملية (بيع بسيطة) لأصول ومشروعات عامة إلى القطاع الخاص، نظراً لآثارها الممتدة إلى جميع مفاصل الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الدولة طبقاً لأثر (الدومينو)، فهي تحتاج إلى إدراك وفهم مسبق لأوضاع الدولة التي سيتم فيها تنفيذ البرنامج، وإلى تحضير البيئة الملائمة لنجاحه، وإرساء الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يسمح بتنفيذها بكل شفافية، فالخصخصة هي كالغرسة التي لا يمكن أن تنمو وتترعرع وتؤتي أوكلها مالم تتم تهيئة البيئة الملائمة لنموها على كافة الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. ومن هنا، فإن اتخاذ قرار الخصخصة يجب أن يتم التمهيد والتحضير له جيداً أمام الرأي العام لاستمالته وكسب تأييده، لأنه في النهاية يتعلق بالتصرف فيما يُعتبر "نظرياً" من أملاك الشعب، ومن المؤكد أن هذا القرار سيجلب معارضة واسعة من أولئك الذين ستتعرض مصالحهم ومراكز نفوذهم للتهديد، وبالتالي فلا بد من وضع خطط مسبقة لمواجهة هذه المعارضة ومحاولة إرضاءها، وبناءً عليه فإننا سنبحث في اتخاذ قرار الخصخصة والترويج له لكسب الدعم والتأييد الشعبي (المطلب الأول)، ثم سنتطرق لمعارضي الخصخصة وسبل مقاومتهم (المطلب الثاني).

المطلب الأول: اتخاذ قرار الخصخصة السياسي:

يعد اتخاذ قرار الخصخصة من جانب السلطة السياسية المرحلة الأولى والأهم من عملية الخصخصة، لأنه بدون الرغبة السياسية لا يمكن التنفيذ إطلاقاً، وبالتالي فإن القرار السياسي يعد بمثابة شهادة الميلاد لعملية الخصخصة برمتها. ويجب أن يحصل قرار الخصخصة على دعم وموافقة أعلى المواقع السياسية في الدولة من أجل إحاطته بالقوة والحصانة، ومن أجل إعطاء إشارة واضحة

للمستثمرين المحليين والأجانب بالالتزام السياسي الكامل بعملية الخصخصة. ولذلك فإن الباحث يعتقد بأن تعبئة الدعم السياسي لقرار الخصخصة يمثل "انطلاقة صحيحة" للعملية برمتها، لأن نتيجة الخصخصة المتمثلة بانسحاب الدولة من الحياة الإقتصادية وانكفاء دورها في مجال تقديم الخدمات العامة من شأنه التأثير على طبيعة العقد الإجتماعي الذي بُني عليه النظام السياسي، ولذلك فإنه لا بد من العمل على حشد إجماع سياسي جديد يشمل غالبية الكتل والتيارات السياسية، من أجل التوافق على العقد الإجتماعي الجديد كما أن هذا التوافق السياسي على قرار الخصخصة يعد أمراً حاسماً (خاصة في الدول الديمقراطية)، لأن تنفيذها قد يرتبط بعمل تشريعي (كما في حالة تعديل الدستور أو إصدار قانون للخصخصة)، مما يحتاج لأغلبية برلمانية.

وهنا لابد لنا من أن نميز بين القرار السياسي، والقرار الإداري للخصخصة، فالقرار الإداري يكون بقانون أو بناءً على قانون، وبعد إجراء العديد من العمليات التحضيرية والتمهيدية، أما القرار السياسي بانتهاج الخصخصة فيكون قبل وضع الإطار القانوني وقبل القيام بأي أعمال تحضيرية. وتشير الدراسات إلى أن قرار الخصخصة في الدول الديمقراطية غالباً ما تتحكم "السوق السياسية **political market**" في توقيته وطبيعته، من حيث مدى قوة الحزب الحاكم، وقوة المعارضة، ومدى حجم الأثر السياسي المتوقع لهذا القرار **(Dinç, et.al., 2009)**، فالخصخصة تكون مرغوبة للقيادة السياسية كلما كانت مزاياها السياسية أكبر من تكاليفها.

ومن الجدير بالذكر، أن سمعة الحكومة ومصداقيتها السياسية تلعب دوراً حاسماً في نجاح الخصخصة، من حيث تأثيرها على طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب وجذبهم للمشاركة في شراء الشركات والأصول العامة **(Kikeri, *et.al*., 1992)**، " فالحكومة ذات المصداقية السياسية المرتفعة ترتبط دائماً مع نجاح برنامج الخصخصة ومع معدل عوائد مرتفع" **(Bortolotti, *et.al*., 1998,5)**.

ويرى الباحث، بأنه يجب على القيادات السياسية تأجيل الإعلان عن قرار الخصخصة إلى حين الانتهاء من الحوار بشأنه مع كافة الفعّاليات السياسية والإقتصادية، والقيام بحملات إعلامية وترويجية واسعة لشرح مفهوم الخصخصة ودوافعها وأهدافها ومزاياها، وذلك لأن طرح القرار في الإعلام من دون التهيئة المسبقة للرأي العام سيؤدي إلى اكتسابه معارضة شعبية واسعة، نظراً لأن الإنسان–بطبيعته–عدو ما يجهل. ومن هنا فإن عملية تعبئة الدعم الشعبي لقرار الخصخصة تعد حجر الأساس للتنفيذ، كما أن الدعم الشعبي سيوفر الحاضنة المثالية لنجاح البرنامج واكتسابه للثقة والمصداقية من جانب المستثمرين المحليين والأجانب.

ويحتاج كسب الدعم الشعبي لقرار الخصخصة إلى حملة إعلامية واسعة منظّمة ومدروسة بطريقة علمية مع مراعاة كافة الجوانب الفنية العملياتية والمستويات الثقافية للفئات التي تتم مخاطبتها، وتشمل هذه الحملة لقاءات وحوارات ومقالات وتحليلات في جميع وسائل

الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة، للرد على أسئلة واستفسارات المواطنين، وطمأنة المشككين ومحاولة إزالة التراث العاطفي والسياسي الذي ربط الناس بالقطاع العام لفترة طويلة من الزمن **(Mayer, et.al., 1982)** وشرح مزايا ومساوئ الخصخصة، وإطلاع العامة على أهم التجارب العالمية الناجحة، وهو أمر أساسي لإقناع المواطنين بجدوى برنامج الخصخصة، وتنمية حس المشاركة لديهم في صناعة القرار، أما السرية في اتخاذ القرار وفرضه على المواطنين بدون أي تهيئة إعلامية وتثقيفية مسبقة ستؤدي إلى إثارة الشكوك حول بواعث القرار، وبأنه لم يُتخذ بناءً على مقتضيات المصلحة العامة، وإنما من أجل تحقيق أغراض وأهداف خاصة، وبالتالي ستنعدم الثقة وسيمتد الشك إلى العملية بأكملها **(Stiglitz, 2002)**. ولا أدل على أهمية عملية الترويج للخصخصة من قول رئيس هيئة الخصخصة الألمانية **(Treuhand)** بأن مجموع الوقت الذي أمضاه كادر الهيئة في إعداد الأجوبة على أسئلة الإعلام والمواطنين، وفي التحضير للمؤتمرات الصحفية، وتلخيص أعمال ونشاطات الهيئة، يفوق الوقت الذي أمضاه في تنفيذ صفقات الخصخصة نفسها **(ESCWA, 1999,34)**،ومن مجمل ما سبق، فإن الباحث يؤكد على بعض النقاط الهامة التي يجدر بالحكومات إتباعها فيما يخص الترويج لقرار الخصخصة:

1-يجب على الحكومة أن تأخذ الوقت الكافي في إعداد وتهيئة الرأي العام لتقبل فكرة الخصخصة، من خلال استخدامها لجميع الوسائل الإعلامية المتاحة، بما فيها الملتقيات الحوارية المباشرة ما بين الحكومة والمواطنين لشرح المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، والشركات العامة، وتقديم الخصخصة باعتبارها وسيلة ناجعة لمعالجة هذه المشاكل.

2-عقد المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بموضوع الخصخصة في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث والدراسات.

3-الاستعانة بالشركات المتخصصة في مجال العلاقات العامة والإعلام والإعلان في سبيل تقديم حزمة إعلامية وإعلانية متكاملة ومنسجمة وفعّالة.

4-من المستحسن عدم الإعلان عن القرار السياسي بانتهاج الخصخصة –المتخذ سلفاً– إلى حين التوصل إلى نوع من الإجماع في الرأي العام على التنفيذ، وبذلك يشعر المواطنون وكأنهم قد ساهموا بأنفسهم في اتخاذ القرار.

5-يجب على الحكومات عدم المبالغة في الحملة الترويجية للخصخصة، واعتبارها ترياقاً لكافة العلل بحيث تتضخم آمال وتوقعات المواطنين بحصول نتائج خيالية من غير الواقعي حدوثها، وبالتالي يتعرضون لخيبة أمل قاسية، ويفقدون الثقة بالحكومة، ويشعرون بأنها عرّضتهم لنوع من الخداع السياسي.

المطلب الثاني: معارضو الخصخصة وطرق تحييدهم:

الخصخصة هدف تسهل مهاجمته، لأن بعض الآثار السلبية الجانبية قد تظهر للعيان، أما الآثار الإيجابية فهي منتشرة في مجمل الإقتصاد ومن الصعب شرحها بوضوح للعامة **(Nellis, 2003)** خاصةً إذا ما ذكرنا ترافق الخصخصة مع الادعاءات بالاحتيال السياسي والفساد، وسوء الإدارة المالية، وارتفاع الأسعار في العديد من دول العالم **(Birdsall, *et.al*., 2003)** لذلك فإن معارضي الخصخصة قد يستغلون هذه الآثار السلبية الظاهرة لمهاجمة برنامج الخصخصة وتأليب الرأي العام ضده، لذلك فإنه لابد من مواجهة هؤلاء ومحاولة تحييدهم، وينضوي معارضو الخصخصة ضمن ثلاث فئات رئيسية هي، المعارضة السياسية، والمعارضة النقابية والعمالية، والمعارضة الشعبية.

أولاً: المعارضة السياسية للخصخصة: تعد المعارضة السياسية واحدة من أخطر العقبات التي تواجه برنامج الخصخصة في أي دولة، بحيث أنها قد تؤدي إلى إيقافه أو إلغائه في بعض الأحيان، وتأتي المعارضة السياسية من الأحزاب والتنظيمات السياسية التي قد تتعرض شرائحها الشعبية الداعمة أو مراكز نفوذها للتهديد بسبب الخصخصة، مثل الأحزاب التي تعتمد على طبقة العمال، أو تلك التي تتعارض توجهاتها الفكرية والعقائدية مع فلسفة الخصخصة (كالأحزاب الشيوعية والاشتراكية)، كما قد يعارض التحالف بين بيروقراطية الحكومة والقطاع العام وبين بعض السياسيين الخصخصة خوفاً من ضياع "الدجاجة التي تبيض لهم ذهباً"، وبالتالي فإن هؤلاء لا يعارضون الخصخصة بحد ذاتها وإنما يدافعون عن مصالحهم وامتيازاتهم، كما قد يتعرض قرار الخصخصة لمعارضة شديدة من منطلق أنه سيؤدي إلى تهديد استقلال الدولة وسيطرة الأجانب على مقدرات البلاد ومرافقها العامة، ففي إندونيسيا –على سبيل المثال– تعّرض قرار الحكومة بانتهاج الخصخصة لمعارضة شديدة من جانب "التنظيمات الإسلامية الأصولية" التي تحتقر الغرب وترفض أي سيطرة له على الإقتصاد الوطني، وفي ماليزيا كان المواطنون حساسين بصورة كبيرة تجاه الإستثمارات الصينية واليابانية **(Rondinelli, *et.al*., 1991)**، كما قامت معارضة سياسية قوية في العديد من دول أوربة الشرقية ضد بيع الشركات العامة للأجانب مما دفع هذه الدول إلى استبعاد المستثمرين والشركات الأجنبية من صفقات الخصخصة، والاقتصار على المستثمرين المحليين حصراً **(Akyuz, 1993,7)**، وهكذا فإن معارضي الخصخصة من السياسيين سيحاولون بكل قوتهم الدفاع عن مواقعهم في وجه ثورة الخصخصة القادمة، والتي قد تحمل في طيّاتها تغييراً في التركيبة الإقتصادية والمجتمعية والولاءات السياسية، ولذلك فهم يقومون بمحاصرة عملية الخصخصة وتعطيلها على كل المستويات، وإثارة مشاعر الناس وتخويفهم من "الغول" الذي سيلتهم الفقراء

ويقضي على دور الدولة الإجتماعي، ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن يشير أحد تقارير البنك الدولي إلى أن "سمعة الخصخصة السيئة ليست مستحقة تماماً، بل هي ناتجة عن سوء الفهم الذي سببه خداع وتضليل بعض السياسيين .."**(Kessides, 2004,58).** والمعارضة السياسية لبرنامج الخصخصة تكون معيقة بشكل كبير في الأنظمة "غير الديمقراطية"، حيث يتمتع الجيش والأحزاب الوطنية "الشوفينية" بنفوذ كبير جداً، يمنعون من خلاله أي استثمار أجنبي في البلاد، ويرغبون بالحفاظ على الوضع القائم، ولذلك فإن قادة المؤسسة العسكرية كانوا معارضين للخصخصة في عدة دول يتمتعون فيها بنفوذ قوي مثل تركيا، والبرازيل، والأرجنتين، **(Berg, 1987,27)**، ولذلك فإن الأبحاث قد أثبتت بأن معدلات تنفيذ الخصخصة في الدول التي تحكمها أنظمة ديمقراطية هي أكبر بكثير من معدلاتها في الدول المحكومة ديكتاتورياً **(Li, et.al., 2002)**.

ومن أجل مواجهة هذه المعارضة السياسية وتحييدها، فإن الباحث يعتقد بأنه يمكن للحكومات أن تقوم بعدة خطوات:

1-الحوار والمشاركة: حيث يتوجب على الحكومات أن تلتقي وتتحاور مع جميع الأحزاب والشخصيات السياسية في الدولة، حول برنامج الخصخصة المزمع تنفيذه وتُطلعهم على كافة تفاصيل البرنامج وضرورات تبنيه، وفوائده المختلفة في الأجلين المتوسط والطويل، مع الالتزام بالصدق والأمانة في عرض الموضوعات، ومحاولة الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة والتوفيق بينها، ويجب أن يكون الحوار قبل إعلان قرار الخصخصة وإلا فقد كثيراً من أهميته وجدواه، لأن الغاية منه هي إقناع هذه القوى السياسية ومنحهم الإحساس بأنهم يشاركون في صناعة القرار السياسي. وتشير التجربة المصرية كيف تم تحييد المعارضة السياسية داخل الهيئة التشريعية من خلال الإتصال المباشر للحكومة بأعضاء مجلس الشعب، ومحاورتهم والرد على تساؤلاتهم، كما تمت مواجهة المعارضة الصادرة من جانب بعض الهيئات التنفيذية الحكومية من خلال إشراك رؤساء هذه الهيئات في اللجان الوزارية التي تعمل على وضع خطط وبرامج الخصخصة في مختلف القطاعات، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم التعامل مع الكتّاب المعارضين في وسائل الإعلام المعارضة من خلال دعوتهم لإجتماعات يومية مع وزير قطاع الأعمال العام (خطاب، 1998).

2-تجريد المعارضة من شريحتها الشعبية الداعمة: وذلك من خلال تصميم برنامج الخصخصة (بكامله أو جزء منه بحسب قوة المعارضة)، على النحو الذي يتوجه نحو صغار المستثمرين، وعموم المواطنين، وقد تشكّل الخصخصة من خلال القسائم، أو بيع الأسهم في السوق المالية بأسعار مخفضة حلاً ملائماً يجتذب المواطنين نحو " الرأسمالية الشعبية"، ويقوّض جميع حجج المعارضة.

3-إزالة مخاوف " الوطنيين " من السيطرة الأجنبية: ويكون ذلك عبر التعهد الحكومي بمنع أو تقييد المشاركة الأجنبية في عمليات الخصخصة، والنص على ذلك في قانون الخصخصة، تماماً كما حدث في فرنسا عندما نص قانون الخصخصة الفرنسي على تقييد مشاركة رأس المال الأجنبي بحدود (20%) من أسهم الشركات المباعة[4]، أو من خلال استخدام "الأسهم الذهبية" التي تعطي الدولة صلاحيات كبيرة داخل الشركة المباعة، وتحافظ على سياستها الوطنية (هرموش، 2014).

4-مكافحة الفساد: بطريقة صارمة للقضاء على التحالف البيروقراطي-السياسي، وتقليص الرغبة لدى السياسيين "المنتفعين" للدفاع عن وجود القطاع العام حمايةً لمصالحهم المرتبطة بوجوده.

ثانياً: المعارضة النقابية والعمالية: تواجه الخصخصة خصماً تقليدياً ودائماً في معظم دول العالم هو الحركة النقابية والعمالية، حيث تعتبر نقابات العمال بأن الخصخصة موجهة للقضاء عليهم وعلى مصالحهم في المقام الأول، من حيث أنها تؤدي لفقدان الموقع السياسي للعمال وللمكاسب التي حصلوا عليها عبر سنوات طويلة من النضال والإضرابات والاحتجاجات **(Petrazzini, 1996)**، وفي الواقع، فإن النقابات بمعارضتها للخصخصة إنما تحافظ على نفوذها السياسي ومصالحها قبل دفاعها عن مصالح العمال الذين تمثلهم – خاصةً بعد الموقع المتميز الذي حصلت عليه في ظل سياسيات التأميم وموجة الإشتراكية التي غمرت جزءاً كبيراً من دول العالم خلال بدايات وأواسط القرن المنصرم، لأن الدراسات قد أثبتت بأن الخصخصة تقلل من نفوذ هذه النقابات ومن قدرتها على التأثير في مستقبل السياسيين **(López-de-Silanes, *et.al.*, 1997)**، وبالفعل فقد أتاحت الخصخصة للحكومات فرصة هامة للتخلص من " الابتزاز السياسي" الذي تمارسه نقابات العمال عليها، وقد استخدم حزب المحافظين البريطاني الخصخصة بصورة فعّالة من أجل إضعاف نفوذ نقابات العمال **(Wood, *et.al.*,2002)**. ومن هنا، فإن النقابات العمالية ستحاول منع وإيقاف أي برنامج للخصخصة، لأنه –بكل بساطة –يهدد نفوذها وموقعها السياسي في الدولة، وقد أظهرت بعض الدراسات بأن نسبة معارضة نقابات العمال للخصخصة من مجمل نسبة المعارضة تصل إلى (84%)، حتى في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها (**Reson Foundation, 1992**)، أما العمال فإنهم يعارضون الخصخصة بشكل تلقائي بسبب خوفهم من فقدان العمل، أو حتى بسبب رفضهم للعمل في القطاع الخاص الذي سيفرض عليهم شروط عمل قاسية، وبالتالي سيخرجون من جنة القطاع العام، كما تساهم دعاية السياسيين ونقابات العمال حول الآثار السيئة للخصخصة على العمال في زيادة مخاوفهم منها. وتُظهر التجارب العالمية في مجال الخصخصة بأن

[4]- Article 10, Loi N° 86-793 du 2 juillet 1986 autorisant le gouvernement à prendre diverses mesures d'ordre économique et social, J.O.R.F du 3 juillet 1986, p. 8240.

تسويق برنامج الخصخصة لدى العمال ونقابات العمال وجعله مقبولاً، هو من الخطوات الحاسمة في تأمين الدعم لتنفيذه، ويمكن للدول والحكومات أن تتخذ بعض الإجراءات في سبيل إقناع العمال ونقاباتهم بجدوى الخصخصة، منها:

1-إستشارة العمال ونقاباتهم والتفاوض معهم قبل إطلاق البرنامج، وإشراكهم في التخطيط وإطلاعهم على المزايا والفوائد.

2- إن أبسط طريقة لتفكيك معارضة العمال هي خلق مصلحة لهم في برنامج الخصخصة، من خلال تخصيص نسبة معينة من صفقات الخصخصة ليتم بيعها للعمال أو لنقاباتهم **(Rama, 1997,53)**، وبالفعل فإن أسلوب الخصخصة عبر البيع (للعمال والإدارة)، قد تم استخدامه على نطاق واسع في روسيا وشرق ووسط أوربة وفي دول أمريكا اللاتينية -حيث النقابات العمالية قوية جداً- كما استُخدم أيضاً في الدول المتقدمة مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، من أجل تحييد المعارضة العمالية والنقابية **(Vickers, et.al.,1991)**، كما قامت بعض الدول بتسهيل هذا البيع، وأبرز مثال على ذلك هو ما قامت به الحكومة المكسيكية من منح عمال شركة **(Telemex)** قرضاً مالياً بفائدة منخفضة لشراء ما نسبته (4.4%) من أسهم الشركة **(Van der (hoven, *et.al.*, 1997,15**، كما عمدت عدة قوانين للخصخصة حول العالم إلى منح العمال حق الأفضلية لشراء الأسهم في الشركات التي يعملون فيها بأسعار مخفّضة، مثل قانون الخصخصة البلغاري (1992)، وقوانين الخصخصة الفرنسية لعام (1986).

3-حماية العمال من التسريح: بحيث تقوم الحكومة بالاشتراط على المالك الجديد للشركة بعدم تسريح العمال حتى بلوغهم سن التقاعد، تماماً كما حصل في فرنسا مع عمال شركة **(France Telecom)**، والذين صدر بشأنهم قانون عن البرلمان الفرنسي في أواخر عام (2003)، يفرض بقاءهم في وظائفهم حتى بلوغهم سن التقاعد[5].

4-تقديم حلول إيجابية للعمال: مثل نقل العمال المسرّحين من الشركات المخصخصة إلى شركات عامة أخرى، أو تمكين العمال المسرّحين من تأسيس شركات خاصة بهم، وإعطائهم الأولوية في التعاقد مع الشركات التي كانوا يعملون فيها، أو حتى تخيير العمال المسرّحين بين تأمين عمل بديل أو منحهم تعويض مجزي وفق طريقة المصافحة الذهبية **(the golden handshake)**، التي استخدمتها الحكومة الباكستانية منذ العام (1984) **(Bokhari, 1989)**

ثالثاً: المعارضة الشعبية: تنبري بعض الفئات الشعبية لمعارضة قرار الخصخصة مدفوعةً بعدة اعتبارات، فهي إما جاهلة تماماً بماهية الخصخصة ولكنها تخشى حلول الشركات الخاصة محل الشركات العامة، وبالتالي توقف الدولة عن تقديم الخدمات الإجتماعية

[5] - LOI n° 2003-1365 du 31 décembre, 2003.

والأسعار المخفّضة، أو أنها فئات متأثرة بالدعاية السلبية التي يساهم السياسيون ونقابات العمال وأصحاب المصالح في ترويجها، أو هي مجموعات صاحبة "هوى" أيديولوجي معين رافض لفكرة الخصخصة. ومن الواضح بأن التاريخ السياسي والأيديولوجي القائم في دولة ما يعتبر عاملاً حاسماً في قبول فكرة الخصخصة، من حيث أن الناس في الدول الشيوعية والإشتراكية هم أكثر تمسكاً بالقطاع العام إذا ما قورنوا بنظرائهم في الدول الغربية الذين يفضلون سياسة الإقتصاد الحر، ولكن هذا الدور الأيديولوجي لرفض الناس للخصخصة سرعان ما أثبت ضعف تأثيره، عندما دعم الناس– وبقوة– برامج الخصخصة في بداية التسعينيات في كل من روسيا، ودول الإتحاد السوفييتي السابق في شرق ووسط أوربة (الخارجة حديثاً من شرنقة الشيوعية)، ولم تجد حكومات هذه الدول أية معارضة شعبية تذكر عند تنفيذ برنامج الخصخصة، نظراً لتطلّع المواطنين لتغيير النظام الإقتصادي والسياسي الذي كان مفروضاً عليهم بقوة الحديد والنار "الحمراء"، إضافةً إلى تصميم برامج الخصخصة في تلك الدول بطريقة موجهة إلى توزيع الثروة على عامة الشعب. ويعتقد الباحث بأن موضوع المعارضة الشعبية لقرار الخصخصة تحكمه ثلاثة عوامل هي: الخوف، الجهل، وانعدام المصلحة، ومن هنا، فإن أية حكومة تسعى لتنفيذ الخصخصة وتريد أن تتجنب المعارضة الشعبية، فلا بد لها من أن تأخذ هذه العوامل في عين الإعتبار، وأن تسعى لمواجهتها بشتى الطرق، ومنها:

1–طمأنة جمهور المستهلكين بعدم تأثير برنامج الخصخصة على مستوى معيشتهم، وعلى مستوى الأسعار، وكذلك قيام الحكومة بتشديد الرقابة على الأسواق، والتأكيد على استمرارها بتقديم الدعم للفقراء على الأسعار والمواد الأساسية، ففي التشيلي –على سبيل المثال– تمت خصخصة قطاع المياه من دون أي معارضة شعبية قوية، ويعود الفضل في ذلك إلى نظام الدعم المالي على الفاتورة الذي ابتكرته الحكومة التشيلية والذي يتم تقديمه للفقراء من خلال نظام الضمان الإجتماعي **(Rose, 2005,30)**.

2–إطلاع الناس على واقع القطاع العام المتردي وخسائره المتراكمة، والمشاكل المالية التي يعاني منها الإقتصاد الوطني من جرّاء الإبقاء على هذه المؤسسات الخاسرة، وقد سبق لهذا الأسلوب أن نجح في "نيوزيلندا" عندما نشرت الحكومة بيانات عن التكاليف التي تكبدّتها الدولة من جراء خسارة بعض شركات القطاع العام، الأمر الذي كان له عظيم الأثر في قبول الناس لخصخصة هذه الشركات بدلاً من الاستمرار في دفع تكاليف خسائرها من جيوبهم " كدافعي ضرائب" **(Shirley, *et.al*., 1992,61)**

3– خلق المصلحة للمواطنين في برنامج الخصخصة، من خلال تصميمه بطريقة تتوزع فيها الملكية العامة على أكبر شريحة ممكنة من المواطنين، كما هي الحال في الخصخصة بواسطة "القسائم" والتي استُخدمت على نطاق واسع في دول شرق ووسط أوربة، أو بيع

الشركات العامة من خلال الطرح العام للأسهم في السوق المالية وبأسعار مخفّضة، وتخصيص جزء هام منها للمواطنين ولصغار المستثمرين من أجل توسيع قاعدة الملكية لدى الشرائح الشعبية الفقيرة، تماماً كما قامت به الحكومة الماليزية عندما عمدت إلى توسعة نطاق مشاركة المواطنين المالاي (وهم الأقل ثروة ويمثلون ما نسبته 58% من عدد السكان)، في تملك الشركات على حساب المواطنين ذوي الأصول الصينية (وهم الأكثر ثراءً ويمثلون ما نسبته 32% من عدد السكان) **(Rahman, 1992)** .

وفي الخلاصة، فإن مسيرة الخصخصة – وعلى حد قول **(Savas, 2000,284)** –تعترضها عقبات يجب التغلب عليها، جدالات ونقاشات يجب أن يُرد عليها وتدحض، مؤيدون يجب حشدهم، ومعارضون يجب مقاومتهم

الخاتمة:

تنطوي الخصخصة على العديد من الأبعاد السياسية، فهي ظاهرة معبأة سياسياً، انبثقت من رحم التيار السياسي الليبرالي، لتصبح واحدة من أهم أدوات التأثير والانتقال السياسي، بفضل التلازم العضوي والتأثير المتبادل، حيث تحقق الخصخصة العديد من الأهداف السياسية للحكومات، كما يمكنها أن تؤثر على الاتجاهات والقوى السياسية في الدولة فضلاً عن تأثيرها على الديمقراطيات الناشئة. كما أن تهيئة البيئة السياسية للخصخصة يعد شرطاً لازماً لتنفيذها، لأن عدم التهيئة المناسبة سيؤدي إلى مهاجمة المواطنين والعمال والسياسيين المعارضين، كما سيزيد من تخوف المستثمرين، ولذلك فلا بد من الحوار والإعلام والتنفيذ باستقامة وشفافية، كما أن تحقيق الإستقرار السياسي في الدولة، وإرساء الديمقراطية، يعد من أهم المرتكزات لنجاح برنامج الخصخصة وبث الطمأنينة في نفوس المستثمرين المحليين والأجانب.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

المراجع العربية:

1–العربيد، عدنان. (2005). المنهج العلمي للإصلاح الإقتصادي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1: 65.

2–المجذوب، طارق. (2002). الإدارة العامة (العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

3–خطاب، مختار. (1998). معوقات الخصخصة في التجربة المصرية، 1998.

4– روبنسون، كولين. (2000). خصخصة قطاع الطاقة في دول الخليج العربية، مجموعة بحوث قدمت في المؤتمر السنوي للطاقة أبو ظبي، 25–26 تشرين الأول، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى.

5–هرموش، إبراهيم يوسف. (2013). النظام القانوني لخصخصة الشركات العامة. رسالة دكتوراه. قسم القانون العام. كلية الحقوق. جامعة دمشق.

6–هرموش، إبراهيم يوسف. (2014). السهم الذهبي وتحدياته المعاصرة في قضاء محكمة العدل الأوربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 30، العدد 1 (473–493).

المراجع الأجنبية:

1-Akyuz, Y. (1993). Reform and crisis in the transition economies, in, UNCTAD (ed.) *Privatization in the transition process: recent experiences in Eastern Europe*, UN, Geneva, NY.
2-Alchian, Armen A., and, Harold Demsetz. (1972). Production, Information Costs, and Economic Organization, *The American Economic Review*, Vol. 62, issue 5, 777-95.
3-Berg, Elliot. (1987). The Role of Divestiture in Economic Growth, in, Steve.H. Hanke, (ed.) *Privatization and Development*, institute for Contemporary Studies, USA, 1987, pp 23-33.
4-Berne, Michel, and, Gérard Pogorel. (2004). *Privatisation experiences in France*, CESifo working paper, No. 1195.
5-Biglaiser, G., and, M.A., Danis. (2002). Privatization and Democracy, *Comparative Political Studies*, Vol. 35 No.1.
6-Birdsall, N., and, J. Nellis. (2002). *Winners and Losers: Assessing the Distributional Impact of Privatization*, Center for Global Development Working Paper No 6. Washington DC.
7-Bishop, Matthew R., and, John A. Kay. (1989). Privatization in the United Kingdom: Lessons from Experience, *World Development*, vol 17, 643-657.
8-Bokhari, R. (1989). Privatisation in Pakistan, In, Ramanadham, V.V., (ed.) *Privatisation in Developing Countries*, London: Routledge, pp. 145-161.
9-Borish, Michael S.; Wei Ding; Noel, Michel. (1996) *On the road to EU accession : financial sector development in Central Europe (English).* World Bank discussion papers; no. WDP 345 Washington, D.C.
10-Bortolotti, Bernardo; Fantini, Marcella; Siniscalco, Domenico (1998). *Regulation and privatisation: The case of electricity*, Nota di Lavoro, No. 70.1998.
11-Boycko, Maxim, Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny. (1996). A Theory of Privatisation. *The Economic Journal*, Vol.106, No.435, 309-319.
12-Burawoy, M. (1996). The State and Economic Involution: Russia through a China Lens, *World Development*, Vol. 24, 1105-1117.
13-Deng, Jiaping, Jie Gan, and, Jia He. (2007). *Privatization, Large Shareholders Incentive to Expropriate, and Firm Performance*, University of Electronic Science and Technology of China, 2007.
14-Dinç, S.I., and, N., Gupta. (2009). *The Decision to Privatize: Finance, Politics, and Patronage*, the NBER India Conference, the Western Finance Association Meetings, May 8, 2009, pp 24-28.
15-Drakić, M. (2007). Privatization in Economic Theory, *Panoeconomicus*, 54(1):103-118
16-ESCWA. (1997). A*ssessment of privatization of the electric power sector in selected Escwa member countries*, vol 1, an overview, UN, New York.
17-ESCWA. (1999). *Privatization of public sector activities*, UN, New York.
18-Feigenbaum, Harvey, and Jeffrey. R Henig. (1997). Privatization and political theory, *Journal of International Affairs*, Vol. 50, 338-355
19-Fukuyama, F. (1992). *The End of History and the Last Man*, New York: The Free Press.
20-Gratton-Lavoie, Chiara. (2000). *Essays on Privatization*, thesis, PhD, Virginia Polytechnic Institute and State University.

21- González, Felipe, Mounu Prem, and Francisco Urzúa (2020), The Privatization Origins of Political Corporations: Evidence from the Pinochet Regime, *The Journal of Economic History*, Vol. 80, No. 2 (June). Doi: 10.1017/S0022050719000780.

22-Hicks, T. (2009). *Privatization in Europe-Systemic Left-Wing Strength, Power Resources, and Productive Efficiency*, Paper prepared for presentation at the SASE conference, Paris, July 16-18th.

23-James., Bovard. (1994). *Lost Rights: The Destruction of American Liberty*, NY: St. Martin's Press.

24-Kessides, I.N. (2004). *Reforming Infrastructure Privatization, Regulation, and Competition*, the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), The World Bank.

25-Kessler, T. (2003). *From social contract to private contracts - The privatisation of health, education and basic infrastructure*, a review of the 2003 Social Watch country reports, in, SOCIAL WATCH Report 2003 , The Poor and the Market , p 11.

26-King, L., and , P., Hamm. (2000). *Privatization and State Capacity in Post-communist Society*, William Davidson Institute Working Paper, Number 806, December.

27-Ladeur, Karl-Heinz. (2002). *The changing role of the private in public governance, the erosion of hierarchy and the rise of a new administrative law of cooperation, a comparative approach*, European university institute EUI working paper, law, no 9.

28-Li, Wei, and Xu, Lixin Colin. (2002).The Political Economy of Privatization and Competition: Cross-Country Evidence from the Telecommunications Sector, *Journal of Comparative Economics*, Volume 30, Issue 3, September, Pages 439-462 https://doi.org/10.1006/jcec.2002.1791

29-Lipton, D., and, J. Sachs. (1990). Creating a Market Economy in Eastern Europe: the Case of Poland Brookings *Papers on Economic Activity*, vol 1, 75-133

30-López-de-Silanes F., A. Shleifer, and , R.W. Vishny. (1990). Privatization in the United States, *Rand Journal of Economics*, vol 28, 447-471 .

31- Maddala G.S. & Yasushi Toda & Nadezhda Nozdrina. (1998). Privatization in Russia: some micro-evidence based on housing markets, *International Journal of Social Economics*, vol. 25(2/3/4), 380-387.

32-Mayer, E.P., and, S.A. Meadoweroft. (1982). Selling Public Assets: Techniques and Financial Implications, *Fiscal Studies*, Vol. 6, No. 4, 31-49.

33-Megginson, W.L., & Jeffery. M .Netter. (2001). From state to market: a survey of Empirical Studies on Privatization. *Journal of Economic Literature*, 39(2):321-389, DOI: 10.1257/jel.39.2.321.

34-Nellis, John. (1994). *Is Privatization Necessary?* The World Bank , FPD Note, No 7, May.

35-Nellis, John. (2003*). Privatization in Latin America*. Center for Global Development Working Paper No. 31, January.

36-Nellis, John. (2006). *Privatization- A Summary Assessment*, Center for Global Development, Working Paper Number 87, March.

37-Obinger, Herbert, & Zohlnhöfer, Reimut. (2004). *Selling off the Family Silver, The Politics of Privatization*, Center for European Studies, Working Paper, No 121, Harvard University.

38-Petrazzini, Ben.A. (1996). *The Labor Sector: A Post-privatization Assessment*, University of California.

39-Perotti, E. (1995). Credible Privatization, *American Economic Review*, Vol 85, No .4, 847-859.

40-Poole, R.W. (1996). Privatization for Economic Development, in, Terry L. Anderson and Peter J. Hill. (Eds), *The privatization process: a worldwide perspective*, Rowman & Littlefield Publishers: 1-18.

41-Rama, Martin. (1997). *Efficient Public Sector Downsizing*, The World Bank Development Research Group policy research working paper, No 1840, World Bank, Washington, DC, Nov.

42-Ramanadham, V.V. (1993). *Privatization in Developing Countries*, London and N Y, Routledge.
43-Rahman, A. (1992). *The privatization of public tele-communication services: The Malysian experience*, paper presented to the conference on privatization in developing countries, Islamabad.
44-Reson Foundation. (1992). *Survey of The 24 largest Cities in The U.S.*
45-Rondinelli, D.A, and, John D. Kasarda. (1991). Privatizing Public Services in Developing Countries: *What Business in the Contemporary World*, Vol. 3, No. 2, Winter, 102-113.
46-Rose, C.M. (2005). *Privatization: The Road to Democracy*?, Yale Law School, Public Law and Legal Theory Working Paper No. 106 , p 26 , Available at : http://ssrn.com/abstract=881877.
47-Pirie, M., *A lessons of experience*, UN, 1999.
48-Savas, E.S. (1987). *privatization the key to better government*, Chatham INC, NEW Jersey, US.
49-Savas, E.S. (2000). *Privatization and Public Private Partnerships*, Chatham, New York and London:
50-Savas, E.S. (2005). Privatization in the City: Successes, Failures, Lessons, CQ Press Washington, DC.
51-Shamsul, Haque.M. (1996). Public Service under Challenge in the Age of Privatization, *Governance* Vol. 9, No. 2, April, 186-216. https://doi.org/10.1111/j.1468-0491.1996.tb00238.x
52-Shirley M, and, Nellis, J. (1991). *Public enterprise reform the lesson of experience*, the World Bank, Washington DC.
53-Shleifer, A. (1992). *The politics of Russia's privatization program*, Carnegie council, No 15.
Shleifer, A., and, R., Vishny. (1994). Politicians and firms, *Quarterly Journal of Economics*, vol 109, pp 995-1025.
54-Shleifer, A., and, R.W., Vishny. (1998). *The Grabbing Hand–Government Pathologies and their Cures*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
55-Stiglitz, J.E., and C., Hoff. (2002). *After the big bang? Obstacles to the Emergence of the Rule of Law in Post-Communist Societies*, World Bank Policy Research Working Paper No. 2934, December,
56-Stiglitz, J.E. (2002). Participation and Development, perspectives from the comprehensive development paradigm, *Review of development economics*, Vol 6, No 2, 163-174.
57-Sunita, John Nellis, and, Mary Shirley. (1992). *Privatization: eight lessons of experience*, World Bank, Policy Views, Outreach No .3, June.
58-Thatcher, Margaret. (1993). *The Downing Street Years*, Harper Collins: New York.
59-Van der hoven, Rolf, and, Gyorgy Sziraczki. (1997). In, *Lessons from privatization (Labour issue),* international Labour office (ILO), Geneva, Switzerland.
60-Vickers, John. & Yarrow, George. (1989). Privatization in Britain, In, MacAvoy, P.W., W.T. Stanbury. G. Yarrow and R.J. Zeckhauser (ed.), *Privatization and state owned enterprises*, Dordrecht Kluwer Academic Publishers.
61-Vickers, John & Yarrow. (1991). Economic Perspectives on Privatization, *Journal of Economic Perspectives,* vol. 5, no. 2, Spring, 111–132.
62-Von Weizsacker, E., Oran R. Young, and, M., Finger, (eds.) (2005), *Limits to Privatization: How to Avoid Too Much of a Good Thing*, London and Sterling, VA: Earthscan, 183-201.
63-Wood, G. and Brewster, C. (2002). Decline and Renewal in the British Labour Movement: Trends, Practices and Lessons for South Africa. *Society in Transition*, Vol 33, No.2, 241-257.